

# منظمة مطرودة من دارفور تشهد على نفسها بالتجسس



الثلاثاء 17 مارس 2009 12:03 م

17/03/2009

اعترفت منظمة للمعونة الانسانية طردت من السودان بأنها بحثت في احدى المراحل التعاون مع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في مزاعم ارتكاب جرائم حرب في دارفور لكنها قالت انها رفضت الفكرة في وقت لاحق.

والجماعة وهي لجنة الانقاذ الدولية واحدة من بين 13 منظمة غير حكومية اجنبية للمعونة الانسانية طردتها الحكومة السودانية من دارفور بسبب مزاعم تعاونها مع المحكمة الدولية في تحقيقها بخصوص الرئيس عمر حسن البشير.

وتستخدم الامم المتحدة المنظمات غير الحكومية منذ عام 2003 في اطار الجهود الضخمة التي تشرف عليها لتقديم المعونة الانسانية للنازحين داخليا في منطقة دارفور في غرب السودان. وهي تقدم الغذاء وغيره من مواد المعونة لنحو 4.7 مليون شخص وتقول ان عملياتها تتسم بالحيده والنزاهة.

وقال جون هولمز المسؤول عن الإغاثة في الأمم المتحدة للصحفيين اليوم إن المنظمات غير الحكومية كان عليها أن تقرر بنفسها ما إذا كانت ستتعاون أو لا تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ولكنه قال إن الأمم المتحدة تحت جماعات الإغاثة على أن تحذو حذو الأمم المتحدة وأن تلتزم بمبادئ "الحياد والاستقلال وعدم الانحياز".

وتقول المنظمات غير الحكومية إنها رفضت التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لأن ذلك سيقوض أهدافها الإنسانية.

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية في وقت سابق هذا الشهر مذكرة قبض للبشير بعد ان وجه اليه فضائها سبع تهم بخصوص ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

وخص سفير السودان لدى الامم المتحدة عبد المحمود عبد الحليم لجنة الانقاذ الدولية بالذكر على انها من بين اكبر المتعاونين مع المحكمة الجنائية الدولية.

وقال انها لم تساعد المدعي العام للمحكمة لويس مورينو أوكامبو فحسب بل ووقعت مذكرة تفاهم مع المحكمة لتعزيز تعاونها.

ونفت المتحدثة باسم لجنة الانقاذ الدولية ميليسا وينكلر ان المنظمة وقعت اي اتفاق مع المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها لكنها اقرت بانها بحثت في وقت من الاوقات مساعدة المحكمة.

وكتب جوزيف أجوتان وهو موظف في لجنة الانقاذ الدولية في السودان أصبح في وقت لاحق رئيس عمليات اللجنة في تشاد مذكرة داخلية الى رؤسائه في يوليو تموز عام 2005 اطلعت عليها رويترز يعرض الخطوط العامة للتعاون مع المحكمة قائلا انه أمر يمكن تبريره لان عمل المحكمة سيساعد الشعب السوداني وسيقر العدالة الجنائية.

وقالت وينكلر "راجعت الادارة العليا للجنة الانقاذ الدولية مسودة الوثيقة ورفضتها كسياسة للجنة. والسياسة التي اعتمدت في وقت لاحق توجه موظفي اللجنة بشكل محدد الى عدم الاتصال باي شكل مع المحكمة الجنائية الدولية وعدم مساعدة تحقيقات المحكمة".

وفي رسالة بالبريد الالكتروني هونت وينكلر في وقت لاحق من شأن المذكرة التي قدمها كاتبها دون ان يطلب منه ذلك

فائلة ان ادارة المنظمة لم تفكر قط جديا في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وقالت ان الادارة قرأت المذكرة و"رفضت الاقتراحات الواردة فيها على الفور".

واضافت ان السودان حصل على المذكرة و"استخدم مقتطفات منها على نحو غير صحيح كاساس لاتهام لجنة الانقاذ الدولية بتقديم معلومات الى المحكمة الجنائية الدولية... وهذا الزعم زائف ولا أساس له."

ومن بين المنظمات غير الحكومية الاخرى المعروفة التي طردت من السودان المنظمة الفرنسية أطباء بلا حدود ومؤسسة أوكسفام البريطانية وجماعة كير ومقرها الولايات المتحدة.

وتراوحت الاتهامات التي وجهها سفير السودان في الامم المتحدة عبد الحليم الى هذه المنظمات بين مساعدة تحقيق المحكمة الجنائية الدولية و"التجسس من الطراز الاول". وامتنع عن تحديد الاتهامات الموجهة الى منظمات اخرى طردت ايضا وامتنع بشكل متكرر عن تقديم "ملف" ادلة ضدها كان قد تحدث عنه في أوائل مارس اذار.

ونفت المنظمات الثلاث الاخرى مثلها مثل لجنة الانقاذ الدولية انها حادت في اي وقت عن مهمتها الانسانية البحثة التي تساعد بموجبها هيئات الامم المتحدة المختلفة التي تنسق توزيع المعونة في شتى أنحاء دارفور دون الضلوع في اي نشاط سياسي.

وقالت الامم المتحدة ان طرد المنظمات غير الحكومية سيمصّب أنشطة توزيع المعونة في دارفور بالشلل. وقال البشير اليوم الاثنين انه يريد ان توقف كل منظمات المعونة الاجنبية انشطتها في السودان خلال عام.